مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 14 / العـدد 01 / مارس 2020 / ص ص 161 - 178
Journal home page: http://rss.lagh-univ.dz/
ASJP: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/305

مكانة المرأة الجزائرية في الأسرة والمجتمع الحديث

The position of Algerian women in the family and modern society

نبيلة عيساوة [1] ، وهيبة عيساوة [2]
[1] جامعة البليدة 2 (الجزائر) ، s.abila@yahoo.fr
[2] جامعة الأغواط (الجزائر) ، wahiaiss@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/17 تاريخ القبول: 2020/03/28 تاريخ النشر: 2020/03/31

ملخص:
يمثل الوجود المتزايد للمرأة الجزائرية في الحياة العامة أحد ركائز التغيير الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته الجزائر منذ استقلالها. إذ يظهر أن مواكبة المرأة الجزائرية لمسار التغيير الحاصل انعكاسا لدورها الفعال في مختلف الميادين، سواء تعلق الأمر بالأسرة أو العمل أو التعليم أو الحياة السياسية. ويركّز هذا العمل على تبيان المكانة الاجتماعية للمرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي وفي المجتمع الحديث، والتحوّلات الاجتماعية التي عرفتها في ظل المجتمع الجزائري من جهة، وموقف الدولة الجزائرية وسياساتها إزاء ترقية المرأة لجعلها عضو فاعل في المجتمع.
كلمات مفتاحية: مكانة المرأة الجزائرية، الأسرة الجزائرية، المجتمع التقليدي والحديث.

ABSTRACT:
Represents the growing presence of Algerian women in public life is one of the pillars of social and economic change experienced by Algeria since independence. Shows to keep up with Algerian women of course change a reflection of its active role in various fields, whether family or work, education or political life. This work focuses on identifying the social status of Algerian women in traditional society and in modern society, and the social changes in Algerian society on the one hand, and the position of the Algerian State and its policies towards the promotion of women to make them an active member of the community.
Keywords: status of Algerian women, the Algerian family, traditional and modern society.

- المؤلف المرسل: نبيلة عيساوة ، الايميل: s.abila@yahoo.fr

1- مقدمة:

شكل الحقل المعرفي والميداني كما من الدراسات التي حاولت دراسة المرأة والتحولات التي مستها وعملت على تغيير سير حياتها سواء داخل الأسرة أو المجتمع، وقد ساهمت هذه الدراسات بشكل كبير الوقوف على مختلف الخصائص التي أصبحت عليها المرأة في المجتمع الحديث، بظهور أدوار ومكانات جديدة والتي قلصت التبعية والخضوع اللذان ميزا العائلة ضمن التنظيم القديم، إذ لم تعد مرتبطة بمركز العائلة ونسبها وممتلكاتها أو الجنس والسن. والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الأخرى شهد مجموعة من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي أثرت بلا شك على بنيته وخصائصه، ومن بين أهم النتائج المترتبة على تلك التحولات التغير الذي طرأ على الأسرة وأوضاع أفرادها خاصة المرأة ومختلف أدوارها الأسرية والاجتماعية.

وعلى هذا فعندما نتكلم عن مكانة المرأة فإننا نعني بذلك مجموعة متكاملة من الأدوار التي تعبر عنها مجموعة من النماذج السلوكية، المشتقة من دورها كأم وزوجة وربة بيت في النظام الأسري، ودورها كمنتجة في النظام الاقتصادي، ودورها كموظفة في النظام السياسي، وتمارس في سلوكها كامرأة مجموعة من الحقوق التي يتضمنها هذا الدور والذي يمنحها مكانة اجتماعية معينة.

2- وضعية ودور المرأة الجزائرية في المجتمع التقليدي:

كانت المرأة الجزائرية تشغل وضعا دونيا مقارنة بالرجل في إطار البيئة الاجتماعية التي سادت العائلة في المجتمع التقليدي و"لفهم وضعية المرأة لابد من الانطلاق من الرجل، سواء ثارت أو استسلمت قبلت أو رفضت وضعيتها في عالم أنشأ خصيصا للرجل من طرف الرجل ولأجل أفضليته، إنه الأب الأخ،العم الزوج هم الذين يضعون القانون، فسلوكات المرأة الجزائرية ما هي سوى نتائج وانعكاس لسلوكات الذكر اتجاهها".(Mrabet, 1983, p.13)

وبما أن البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد تؤثر على حياتهم وهي انعكاس لمختلف التفاعلات التي سوف تحدد مستقبلا أدوارهم ومكانتهم وعلاقاتهم، فقد عرفت العائلة الجزائرية في النموذج التقليدي بكبر حجمها الذي يضم مجموعة كبيرة من الأسر ذات الروابط القرابية المشتركة والمعيشية والمصير الواحد، وكان يراعي في هذا التجمع القرابي الترتيب السلمي الذي يحدد أدوار ومراكز كل فرد منها داخل وحدتها المغلقة،فكانت "وحدة اجتماعية مركزية وتوجيهية تتميز بتقاليد خاصة بها تقوم على تقديس نظام القرابة التقليدي الذي يتجاوز الحدود الطبقية ليتسع قصد استيعاب الأجداد والأعمام والعمات والأخوال والخالات، ولا تعطي أهمية تذكر لاختلاف الأجيال من حيث الاحترام، ويتلقى هؤلاء جميعاً في تربية واحدة تلقنهم نفس الأخلاق ونفس القيم والعادات ونفس طرق الحياة والتعامل" (Fanon, 1968, p.100).

وضمن العائلة التقليدية يقوم مبدأ السلطة فيها على أساس السن والجنس، لهذا فقد كانت السيادة العائلية تؤول دائما للذكر الذي يشترط فيه أن يكون ينتمي إلى وحدتها القرابية والأكبر سنا بين أفرادها والأكثر حنكة وتدبيرا لأنه الوحيد الذي يشرف على إدارة شؤونها الداخلية والخارجية معا، فهو"الذي يقرر كل مصالحها، ويسير الإنتاج ويرتب توزيع قاعدة الاستهلاك "إلى جانب هذه السلطات يجد رب العائلة نفوذا آخر يطبقه داخل المنزل العائلي، فرغم مشاركته لزوجته في إعطائها المسؤولية الداخلية للمنزل، إلا أنها تبقى خاضعة لأوامره وتوجهاته وإرادته فالأم "تحتل

مركزا ثانويا رغم أنها تتمتع بسلطة إدارة الشؤون المنزلية، كما لم تكن لها صلاحية المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الأسرة حيث كان الرجل ينفرد بهذه المهمة"(Cuisinier, 1975, p.431) .

لهذا فإن الذكر في إطار العائلة التقليدية يحتل مكانة عالية لأنه المحافظ على اسم العائلة وممتلكاتها، على عكس الإناث اللواتي لهن مكانة أدنى، وعندئذ يصبح هذا الابن يتمتع بنفس الصلاحيات الكاملة من احترام وطاعة التي كانت لوالده. وإذ ما توفى هذا الأخير فإن الابن الأكبر يستمر بشكل أفضل في أداء رئاسته مع اشتراك والدته في ذلك، لكن إذا كان الأب متزوجا بأكثر من زوجة واحدة فإن زوجته الأولى الأكبر والأكثر إنجابا تحظى بالسلطة الواسعة على باقي الزوجات الأخريات لأولادها وأحفادها. كما تمتد سلطة رب العائلة التقليدية إلى نقل الإرث داخلها فإن نسبها يبقى دائما منحدرا من لقب الأب ويتوارثه الأجيال بعد ذلك أبا عن جد، وتبقى الأنثى محافظة على لقب أبيها بعد زواجها.

واتسمت العائلة التقليدية الجزائرية بالاهتمام الكبير بالدور الإنجابي الذي يميل إلى كثرة الذرية وهذا ضمانا لاستمرار النسل وبقاء اسمها وثروتها، كما يعتبر كثرة الأبناء ذا معنى اجتماعي يضفي على الأب والأم مكانة اجتماعية حيث أن إنجابهم للأطفال يؤدي إلى استقرارهم النفسي والاجتماعي، لكن ما كان منتظرًا أكثر من هذا الدور الإنجابي هو إنجاب الأطفال الذكور باعتبارهم العنصر الأساسي للمحافظة على النظام الأبوي الذي يمنح كل السلطة والمكانة المعتبرة للذكر، وكان المولود الذكر يستقبل بفرحه كبيرة باعتباره الرجل الذي يحمل اسم العائلة مستقبلا والذي يعمر المنزل بعد زواجه والوارث الأول لممتلكاتها. يجد الذكر منذ ولادته رعاية خاصة وله أن يتمتع بالحرية أكثر من الأنثى "كما أنه يستمتع بالسلطة أكبر من استمتاع الأنثى لها، ويتضح هذا في التمايز في ممارسة السلطة في علاقات الإخوة والأخوات...في تفضيل الأهل للابن الأكبر ومنه حقوقا وامتيازات لا تمنح غيره" (Bourdieu, 1987, p.15)، ومن ذلك تصبح له سلطات أكبر إذ يعمل على مراقبة سلوكات أخته وتصرفاتها حتى أنه يستطيع معاقبتها في بعض الأحيان، فلا يجب أن تعارضه. بينما ولادة الأنثى لا تستقبل بنفس الحماس الذي يخصص للذكر لأن مستقبلها مرهون دائما بوضعية عائلتها أو زوجها، فاستقبال الفتاة عموما داخل العائلة الجزائرية التقليدية يعد خيبة أمل الجميع، وأول من ينتابه هذا الشعور الأم خاصة إذا كان ميلاد الإناث متكرر لأنه قد يهدد مكانتها والعكس إذا كان المولود ذكر، يدل على ميل العائلة التقليدية إلى إنجاب الطفل الذكر بدل البنت الأنثى (الضبع، 2002، ص.220).

وأثناء عملية التنشئة الاجتماعية من المراحل الأولى من حياة الفتاة تتلقى هذه الأخيرة الحنان والمحبة بنفس الدرجة التي يتلقاها الولد،لكن القيم العائلة تركز أكثر في تربيتها على مجموعة من القيم والمعايير الأخلاقية والدينية السائدة في المجتمع التقليدي، "إذ تفرض على الفتاة مجموعة من الأنماط السلوكية والتصرفات التي يجب السير والعمل وفقها لتجعل منها شخصية وديعة، خجولة مطيعة، بدون أي فضول نحو الخارج، وتعود على الاحتمال، فمنذ الصغر تترعرع البنت الجزائرية في وسط تحيط به مجموعة من القيم والتقاليد لا يمكن الخروج عنها وحتى تظل المرأة محل احترام وتقدير من طرف الجميع فلا يمكن لها المعارضة"(Lacoste Dujardin, 1990, p.63) .

كما كانت العائلة الجزائرية تحرص أيضًا على رسخ قيمة الحياء والحشمة في سلوك وتصرف البنت الأنثى منذ الصغر وضرورة التقيد بالطاعة لمن يفوقها سنا وحتى جنسيا، إذ تتربى على الامتثال بالخضوع والالتزام بتلبية مطالب

كل أفراد عائلتها دون اعتراض، وبمجرد أن تتجاوز الفتاة مرحلة الطفولة وتدخل مرحلة النضج تقوم الأم بتلقينها أهم المبادئ الأولية في الاقتصاد المنزلي وأهم الواجبات الاجتماعية التي يجب أن تلتزم بها، حتى تكون زوجة صالحة قادرة على تحمل مختلف المسؤوليات التي تناط لها. وتعمل العائلة على تكثيف القيود والممنوعات قصد التقليل من حريتها كعدم الاختلاط مع الذكور لأن شرف العائلة مرتبط أساس بفضائلها وأخلاقها سواء كان ذلك قبل زواجها أو بعده، إذ تربي البنت على الحذر والخوف من العالم الخارجي "فتربية الفتاة تتجه نحو الداخل وتربية الوالد تتجه نجو الخارج، هذا تقتنع الأم لضرورة حراسة ابنتها وحمايتها مما هو خارجي ويشكل خطرًا على ابنتها" (التركي، و رزيق، 1985، ص.78).

كان التنظيم العائلي مكون من قسمين أو عالمين منفصلين، عالم خارجي خاص بالرجال وعالم داخلي خاص بالنساء، ومن خلال هذا التقسيم يتضح توزيع الأدوار الهادف إلى التنظيم المحكم للحياة الاجتماعية. ومن المبادئ الرئيسية أيضا التفرقة بين الجنسين بغرض المحافظة على شرفها ومكانتها وسط باقي العائلات الأخرى تحث هذه المبادئ على التصرف الأخلاقي. وتسجل العلاقة بين الزوجين في هذا النظام في الأساس علاقة بين أدوار الرجل وأدوار المرأة كما ذهب إليه حليم بركات "فهي سيطرة الرجل على المرأة في إطار العائلة التقليدية استنادا إلى أسباب ثقافية تتعلق بقوامة الرجال ونواقص النساء، أو أسباب اجتماعية تتعلق بتقسيم العمل والدور الإنتاجي وتوزيع الثروة" (بركات، 1986 ص.190) .

لأن الفصل بين الجنسين يقوم على العموم على الانغلاق الكلي حيث يكون الزوج مبعدا عن الساحة المنزلية وتكون الزوجة ملزمة بهذه الساحة في حدود امتداداتها المباشرة، ولم يكن للزيجة وجودا أيضا وهذا يرجع في الأساس الأول لعدم امتلاكها مجال خاص بها، فوجودها مرتبط بالتنظيم الاجتماعي وممارسة النشاطات، واللذان يوجدان في المجموعة العائلية الواسعة داخل المسكن المشترك.

وكانت العائلة الجزائرية تحرص كذلك على تلقين أبنائها التعاليم الإسلامية خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تحثهم على الزواج المبكر، وتلعب الأم دورا ذو أهمية بارزة في تربية أبنائها على ذلك خاصة البنت إذا تجعل الزواج من أهم أهدافها فالزواج بالنسبة للمرأة هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق أو احتلال مكانة معتبرة.

أما بالنسبة للمرأة الزوجة فالزواج يمثل العلاقة الوحيدة التي تضمن سترها وانتقالها من وضع اجتماعي إلى وضع آخر لأنه يمثل سترة لها، كما أنه يحقق لها استقلاليتها عن عائلتها خاصة أن العادات والتقاليد أما بالنسبة للمرأة الزوجة فالزواج يمثل العلاقة الوحيدة التي تضمن سترها وانتقالها من وضع اجتماعي إلى وضع آخر لأنه يمثل سترة لها، كما أنه يحقق لها استقلاليتها عن عائلتها خاصة أن العادات والتقاليد الاجتماعية تضفي على الزواج أهمية كبيرة فهو "المصير الوحيد لها اجتماعيا،إن المرأة لا تختار بين الزواج وعدم الزواج ولكنها يجب أن تتزوج، وإلا فإن المجتمع لا يقبلها ولا يحترمها وفق ذلك ولا يعتبرها امرأة طبيعية" (Lacoste Dujardin, 1970, p.34).

والفتاة التي لم تتزوج تكون عرضة للمشاكل والضغوطات النفسية وتتعرض حتى للنبذ والشتم، إذ تلقب بالعانس ومن خلال هذا الوضع يسعى أولياءها إلى تزويجها بأي طريقة ولأول من يتقدم لخطبتها ولا يهم إن كان كبيرا في السن أو أرمل و له أطفال...الخ، لهذا كان الزوج ضرورة اجتماعية وشخصية لكل من الفتاة والفتى. يتعلم الأفراد

الأدوار المناسبة لوضعيتهم التي يتلقونها كما أشار إليه "روبر ورنيك Robert Wernicke" عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تهيئهم منذ سن مبكرة على الأدوار والمكانات والأعمال التي سوف يقومون بها على مستوى عائلاتهم والمحيط الاجتماعي والثقافي الذي ينتمون إليه من خلال الرتب المحددة والتي تتحدد وفقا السلوكيات التي يكفؤون أو يعاقبون عليها"(Wernicke, 1976, p.17) .

وبذلك كان أفراد العائلة لا يختارون أدوارهم ومكانتهم الاجتماعية إنما يخضعون في ذلك إلى مختلف الأعراف والتقاليد الاجتماعية الموضوعة والموروثة التي تسيطر على قسط كبير من تصرفاتهم وسلوكياتهم ومواقفهم الخاصة والعامة على حد سواء. ويتولى تحديد الأدوار والمكانات من الأكبر إلى الأصغر وحسب فئات السن والجنس، وهذا يعكس حقيقة الثقافة التقليدية التي تتبع مبدأ التميز بين الذكور والإناث، هذا التمييز ناشئ عن الأدوار التي تعطيها العائلة اهتماما خاصا جعلت الذكر أكثر بروزا باعتباره سبب وجودها واستمرارها في البقاء بفضل كده ونجاحه في تحقيق ذلك، ومصدر سعادتها والحامي الأول لمصالحها، بينما الأنثى ينحصر عملها أكثر داخل المنزل العائلي ودورها أقل أهمية وأقل شقاء من عمل الذكر الواسع الذي يتم داخل وخارج العائلة، لهذا فمكانتها ثانوية.

وتأتي مكانة الأم في العائلة التقليدية في المرتبة الثانية بعد الزوج نظرا لدورها الثانوي المستمد من وجود الرجل الذي يعد مثلها الأعلى، وتعتبر مكانتها ضمن النظام الأبوي هامشية، إذ تتخذ حياة خاصة تتميز بالانعزالية ضمن المجموعة النسائية، لهذا فقد كانت سلطتها أقل وضوحا لمكانتها الواقعية كامرأة لانتمائها لوضع اجتماعي ضعيف نوعا ما مقارنة بباقي الأفراد الآخرين الذين تنتمي إليهم،حيث كانت تخضع لسلطة أبيها وإخوتها الذكور وأمها قبل زواجها، ثم تخضع بعد ذلك إلى سلطة زوجها وحماتها وأقارب زوجها الآخرين الذين يفوقونها سنا وتلعب دورا أكثر انعزالا في ظل هذه العائلة بازدياد عدد الأطفال خاصة الذكور منهم. أو بصفة عامة فإن منبع تقييم المكانة النسوية في العائلة تتمثل في إنجازها لهذا الدور فالأم هي قبل كل شيء الوالدة التي أعطت أبناء لخلف زوجها ومن هنا تجدد وضعيتها.

وتعد خصوبة المرأة من أهم المميزات الضرورية التي تزيد من رفع شأنها لأن مصيرها داخل العائلة التقليدية مرتبط بالدور البيولوجي الذي يكمل أنوثتها بإنجابها مباشرة بعد زواجها، وتترسخ مكانتها داخل العائلة أكثر احترامها في العائلة بواسطة إنتاجها الديموغرافي، وكلما أعطت عدد أكبر من الأبناء الذكور أكثر من البنات كلما زاد تحسن وضعها في عائلة زوجها، وبعد قضاء المرأة عمرها في خدمة صالح العائلة الأبوية أي أنها قامت بتربية أولادها وتزويجهم فتجني ثمار جهودها بحيث يصبح لديها جزء من سلطة الأب وتنال احترام الجميع وهنا يكبر دورها وتصبح كلمتها مسموعة وتتخذ بعض القرارات العائلية (بوتفنوشات، 1984، ص.162).

ومن هذا المنطلق تجدد الأم وضعيتها ومكانتها وتفرض احترمها في العائلة بكثرة إنجابها خاصة، لهذا فقد كانت المرأة الزوجة التي تنجب الإناث فقط يبقى وضعها مهدد إما بالطلاق أو إقدام زوجة ثانية عليها، أما الزوجة التي حظيت بالذكور فإن وضعها داخل العائلة يعرف تحسنا ملموسًا، لكن نطاق سلطاتها يبقى دائما مقتصرا داخل المنزل حيث تهتم بالإشراف على المسائل المتصلة بشؤون المنزل والإنتاج الداخلي ولم يكن للنساء أهمية حول ترتيب وتنظيم شؤون ومستقبل العائلة والأطفال، نظرا لاعتقاد معظم الرجال بعدم صلاحيتهن في المشاركة في اتخاذ القرارات إزاء قضايا ومشاكل العائلة، لهذا ظلت الأم أو المرأة على العموم في العائلة التقليدية أقل شأنا في صنع المهام التي تقرر

مصير العائلة لأن "سلطتها تكون أقل تجبرا، خاضعة لسلطة الأب وتعبر بطريقة ودية، لكن آرائها محددة بمكانتها (Déscloitres, et Debzi, 1965, p.34).

إن طبيعة الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري التقليدي ذو النسب الأبوي كان يعمل على تنظيم على أساس التمايز بين الجنسين وبين مختلف فئات السن بغرض المحافظة على نظام القيم الأخلاقية، الدينية، الاجتماعية والعائلية، ويهدف أيضا إلى المحافظة على الكمال الجسدي للمرأة "فهذا الارتباط بالاستقامة الجسدية يقوم على حجبها واحتجابها عن كل أجنبي عن العائلة، وعلى تحديد وتضييق دائرة الاتصال والاحتكاك طبقا لمبادئ أساسية، من أصل وشرف ونسب، بتدعيم القيم التقليدية للعائلة بالمحافظة على الاندماج الشكلي أو القانوني اللذان يتركان المرأة نظيفة خلقيا،ويبعد عائلتها عن كل تشويه" (بوتفنوشات، 1984، ص ص: 79-80).

وقد ساهم الاستعمار في تدهور وضعية المرأة وحجب المرأة الجزائرية وحبسها في وضع يسود الجهل وحياة الانعزال مما لم يسمح لها القيام بأي دور في تطور المجتمع،كما أن هذا العزل لم تكن مرجعيته في قواعد المكانة العائلية التقليدية للمرأة فحسب، بل نجد برهانها أمام وضعية المجتمع الجزائري في ظل الاحتلال الاستعماري إذ أصبح احتجاب وحجب المرأة ملجأ للشخصية الجماعية، بعزلها وبقاءها في الخلف أمام الجهل وحياة الانعزال(Ramzi-Abadir, 1986, p.50). بحيث أن بقائها في البيت وغيابها عن ممارسة أي نشاط خارجي كان من أجل أن لا تصطدم مع المستعمر وحتى لا تكون على اتصال مباشر بالمعمرين، ويفسر المؤرخون هذا الاتجاه لكون دور المرأة الجزائرية في تلك الحقبة الزمنية هو المحافظة على الهوية الوطنية وبذلك تراجعت مكانتها بفعل التهميش والحرمان من كل مستلزمات العصر كالتعليم والعمل ومن جهة أخرى فهي منذ نشأتها مكلفة بالحفاظ على شرفها الذي هو شرف العائلة وعدم تجاوز الممنوعات خاصة الجنسية منها والحدود المرسومة لها في التعامل إلى حين زواجها، لأن أي موقف مقلق منها أو مشكوك فيه من طرفها "يسقط هيئة السلطة الأبوية ويهدد الأمان الداخلي والخارجي للعائلة لذلك يعمل الرجل الجزائري بكل قوة وتعنت للسيطرة المطلقة ماديا ومعنويا على المرأة بحكم كونه معيل الأسرة فله حق الطاعة والخضوع" (Boucebci, 1987, P.139).

3- وضعية ودور المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث:

استفادت المرأة الجزائرية كثيرا من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى نصف قرن بكامله فارتفع مستواها الفكري ووعيها السياسي بقضايا المرأة والمجتمع مع ظهور النخبة الجزائرية والوعي القومي وازدادت المطالبة بضرورة تعليمها، إلى جانب تكوين العديد من الجمعيات النسائية في حياة المرأة الجزائرية.

ومع الثورة التحريرية تحولت المرأة الجزائرية كعنصر اجتماعي إلى عنصر يؤدي دورا اجتماعيا هاما، وبذلك عوضت المرأة الجزائرية بعض ما تخلفت عنه وأصبحت مثالا عالميا يحتذى بها خاصة فيما يتعلق بالمقاومة والتضحية إذ أثبتت المرأة الجزائرية جدارتها في حرب التحرير وكفاءتها في الذود عن الوطن.

في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر وجدت المرأة نفسها مجبرة على الخروج إلى خارج البيت فهي إما مجاهدة أو قائمة على شؤون عائلتها في غياب الزوج، فحدث الثورة أظهر أن تبعية المرأة للرجل ليست حكما قطعيا بل باستطاعة المرأة تخطيها، وعلى الرغم من خروجها إلى معترك الحياة الاجتماعية والعسكرية ومشاركتها إلى جانب الرجل مجاهدة أو

مناضلة أو متكفلة بشؤون عائلتها، إلا أنها حافظت على وضعيتها الاجتماعية القديمة وأحصنت نفسها وأفراد عائلتها بتعاليم دينها ومتطلبات عادات وتقاليد مجتمعه كما يؤكد "ديفيد جوردنDavid Gordon" (Gordon,1968, p.32) في دراسته عن المرأة الجزائرية أنها قد مرت بمراحل أربعة، تتمثل المرحلة الأولى في فترة ما قبل الاستعمار الفرنسي والتي كان وضعها مرتبطا بالتراث العربي التقليدي، إذ تميزت هذه الفترة بقبول المرأة تعدد الزوجات والطلاق والاحتجاب. أما المرحلة الثانية والتي تضمنت السيطرة الفرنسية، وشهدت زيادة قوة التقاليد القديمة وذلك للحفاظ على التراث القديم، وقد اعتقد الجزائريون من الرجال أن التمدن والتحديث والأفكار الفرنسية تشكل تهديدا لوضعهم العام. بينما المرحلة الثالثة والتي تضمنت مرحلة الكفاح المسلح والتي انخرطت فيها المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل، ثم تلتها المرحلة الرابعة التي تبعت الاستقلال والتي تميزت باكتشاف المرأة بأنها كانت تعيش في خيالات غير واقعية، وأن استقلال المرأة الجزائرية والحصول على حريتها أمر متروك للمستقبل البعيد. فمع مساهمة المرأة الجزائرية في الكفاح التحريري طرأت تغيرات على دورها بتحملها عدة مسؤوليات نتيجة غياب الزوج في السجون أو وفاته، وتغير وضعيتها التقليدية الموروثة وأعطت ولادة لوضعية جديدة، كما حدث تطور على مستوى العقليات ونتج عنها عددا من التغيرات الاجتماعية والثقافية.

وقد زاد نشاطها وتوسع منذ الاستقلال إلى جانب ما عرفته الجزائر من العديد من التغييرات والتحولات بشتى الميادين نتيجة التصنيع والتحضر ودخولها للحياة الحضرية العصرية في مختلف مجالاتها، من المدرسة التكوين، العمل، والمؤسسات الاجتماعية في ظل ديناميكية التغير الثقافي. هذه الأوضاع جعلتها تحاول البحث عن مكانة جديدة تمنحها حق العضوية في المجتمع ككل، وتجعلها تتميز بمركز يحقق ويثبت وجودها ويفرض احترامها، فأصبحت مستقلة إلى حد كبير من حيث التوجيه والمراقبة ولها حرية معتبرة في اتخاذ قراراتها ويكون دورها محددا في إطار المبادئ الأساسية للأسرة ومحدد بالاحترام والمحافظة على الاندماج المعنوي الذي يتركها دائما نظيفة خلقيا، تحافظ دائما على شرفها وكرامتها لمن تحمل اسمهم (Ramzi-Abadir, 1986, p.145).

وكان للمؤثرات الحضرية إسهامات عديدة في تبوء المرأة مكانة محترمة يأتي في مقدمتها ما ارتبط بها من ظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل، وتباعد الولادات وتغيير نمط العلاقات الأسرية في اتجاه ارتفاع مكانة المرأة وتعدد الأدوار التي تقوم بها، فضلا عن إشباع الأسرة الحضرية بالإيديولوجية والاستقلال الذاتي، وأصبحت في ظل هذه المستجدات أكثر التماسا نحو تحقيق رغباتها وطموحاتها محاولة البحث عن مكانة جديدة تمنحها حق العضوية في المجتمع ككل وتجعلها تتميز بمركز يحقق ويثبت وجودها ويفرض احترامها.

إن وضعية المرأة الجزائرية المعاصرة جعلت منها تحظى ببعض الخصائص ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي، بانفتاح أكبر نحو العالم الخارجي بمزاولة التعليم والوصول إلى أعلى درجاته، ودخولها عالم الشغل بما يسمح لها من استقلالية اقتصادية، فقد أصبحت تحيى "حياة عامة وخاصة، أقل انعزالا، بكمال جسدي وإنجاب مخطط، وحياة بين المنزل والسوق والعمل، فهي سيدة في البيت وإن يبقى البيت المكان المفضل لها" (بوتفنوشات، 1984، ص.295).

3-1- المرأة الجزائرية والتعليم:

لقد كان الاهتمام بالتعليم ونشره وتعميمه أحد أهم الأمور التي شهدها عهد الاستقلال في المجتمع الجزائري وشمل كلا الجنسين، وأصبح يمثل الأداة والعامل الأكثر عمقا في التغير الثقافي والاجتماعي للأسر الجزائرية خاصة بعد إبداء استعداداتها الكبيرة ورغبتها القوية في دفع أفرادها نحو الإقدام عليه بصفة إلزامية، وتغيير ثقافة وأسلوب تفكير الأسر خاصة منهم الأولياء جعلهم يغيرون من وجهات نظرهم ويعدلون بعض مواقفهم التي كانت تعرف من قبل بأكثر سلطة وصرامة، وأصبحوا يتبعون في معاملاتهم مع أبنائهم أساليب أكثر وعيا وتفهما وأكثر ديمقراطية، وكنتيجة لهذا التغير"تمكن الابن المتعلم من مواجهة الأب الأمي، والأخ الأصغر الأكثر دخلا وتعليما في مواجهة الأخ الأكبر الأقل دخلا وتعليما، والفتاة الجامعية في مواجهة الأخ الأمي" (زايد، بدون سنة، ص.91)، وأدت هذه التفاعلات إلى إحداث تغيرات مهمة في توزيع السلطة واكتساب المكانات داخل الأسرة الحديثة، فتحسنت وضعية البنت التي استطاعت تعديل مكانتها وإثبات وجودها بعدما فسح لها المجال للتعبير عن قدراتها.

وقد أدركت المرأة الجزائرية إلى دور التعليم في رفع منزلتها باعتباره أحد أهم المصادر الأساسية الحديثة التي توفر لهم الوظيفة المهنية وتدعم مكانتها الاجتماعية، وتكسبها الثقة الكبيرة في الاعتماد على ذاتها لمواجهة المكانة التي كانت تقيد حريتها، والتخلص من ضغط الأسرة والمجتمع، ومن ثم التحول إلى مرحلة أكثر أهمية تساعدها في الاعتماد على تحمل مسؤولياتها بعيدا عن الأدوار التي يفرضها عليها الآخرين، والتخلص من بعض المشكلات التي تعرقل مسارها وتحقق بذلك الاستقرار والاستقلالية تضمن بذلك بناء مستقبلها،سواء من حيث اختيار مجال تخصصها العلمي أو العملي ومن ثم الالتحاق بأعلى المراكز المهنية وهذا ما يؤكده هشام شرابي "أن الأسرة التي توصل فيها الأبناء إلى مستوى من التحصيل العلمي واكتساب مهارات محددة نجد أنهم نتيجة لذلك قد حققوا استقلالية وحرية فما عادوا يعتمدون على آبائهم" (شرابي، 1992، ص.50)، ثم التفكير في بناء أسرتها المستقلة وهكذا الانتقال إلى مرحلة أكثر أهمية تمارس من خلالها حقها في اتخاذ القرارات، وبالتالي تخلق لنفسها وضعية اجتماعية - ثقافية واجتماعية - اقتصادية جديدة تليق بمستواها العلمي الذي سمح لها من اكتساب مكانة ذات وزن كبير داخل أسرتها أو خارجها. وأصبحت نجاحات الإناث تفوق نسبة نجاح الذكور وتتجاوز نسبتهن نسبة الطلبة الذكور في بعض أطوار التعليم. كما مكنها من تحقيق مساعيها كلما زاد تحصيلها العلمي لتصبح أكثر حظا في اختيار أسلوب حياتها وتلبية حاجياتها وميولاتها الذاتية دون أن يعارضها الأولياء أو باقي أفراد الأسرة في ذلك، وما انعدام هذه المعارضة إلا دليل قوي على التقدير الكبير الذي تتمتع به في وسطها الأسري الذي يشجعها على تنمية قدراتها ومنحها حرية التصرف في شؤونها الخاصة ولتحقيق مصالحها وأهدافها في ظل المجتمع الحضري الذي أصبح أكثر تأكيدا على قيم المنافسة الحرة والتحصيل والإنجاز الفردي.

لا تختلف مجالات تحرك المرأة وحدودها كثيرا عن تلبية حاجاتها وميولاتها الخاصة، إذ يلقى نجاحها في الميدان الدراسي والوصول إلى أعلى المستويات تقديرا معتبرا داخل أسرتها التي تفتخر كثيرا بإنجازاتها ونجاحها وهذا ما ينعكس بدوره على حياتها الاجتماعية ككل. ونظرا لكل هذه الاعتبارات فإن محاولة المرأة شق مستقبلها الذاتي بعيدا عن إرادة باقي أفراد أسرتها يعتبر من بين أولى الأولويات التي تطمح إليها، باعتبار أنها تمكنت من إثبات جدارتها وقدراتها على

تحمل مسؤولياتها لهذا نجدها تتمتع ببعض الحرية في السفر مثلا للسياحة أو العمل والتخصص، وكذا حرية قضاء وقت فراغها خارج المنزل، فالتعليم هزّ المبادئ التقليدية للمجتمع الجزائري وأثار إعادة النظر في أدوار المرأة بداخله.

3-2- المرأة الجزائرية والعمل:

واصلت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال ممارسة التعليم واتسعت قاعدة التعليم وظهر التخصص في إطار المراكز النسوية والمعاهد المتخصصة،وتمكنت من الوصول إلى مستوى الدراسات الجامعية وما فوق الجامعية، وهذا ما أدى إلى خلق وضعية اجتماعية وثقافية واقتصادية جديدة، إذ أصبحت عضوا اجتماعيا-اقتصاديا لا يقل أهمية عن الرجل، كما فتح للمرأة أفاقا واسعة، وبانتشاره وتعميمه كانت القدرة على القضاء على البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع واستقطاب يد عاملة نسوية ذات كفاءة، مع تدعيم إقامة مراكز مختلفة للتكوين حسب التخصصات، مما سمح هذا التوسع في الوسائل المخصصة للتكوين النسوي إلى فتح فروع النشاط المهني. وقد سمح دخول المرأة للتعليم بمختلف فروعه على الارتقاء في التنظيم المهني وتضاعف حظوظها في الترقية الاجتماعية المهنية.

وقد تزايدت الحاجة الماسة إلى زيادة دخل الأسرة لتزايد النفقات الاستهلاكية، حيث أصبحت الحياة الحضرية مع ما تنطوي عليه من تغيرات في التنظيمات الاجتماعية مظهراً بارزاً للمجتمع، الأمر الذي أخرج المرأة للعمل في إطار المجتمع الحديث. وتعتبر الضرورة الاقتصادية أو الدافع المادي من أكثر الدوافع قوة من حيث التجاء معظم النساء إلى العمل خارج بيوتهن "فقد يكون سبب التحاقهن بالعمل هو الرغبة الصادقة في تحسين الظروف المعيشية للأسرة، وإعالة نفسها خاصة عند عجز العائل أو عدم كفاية الإعالة (عوفي، العدد 19، جوان 2003، ص.14). كل هذه العوامل كان لها الأثر المباشر على وضعية المرأة الجزائرية وخروجها للعمل ومساهمتها في التنمية.

إن العمل المأجور يمثل مقياس كاشف عن التطورات الاجتماعية وإحدى المعطيات الأساسية في تفسير تطور مكانة المرأة وعلاقتها بالمجتمع، منها التغيرات التي تحصل في البنية العائلية التقليدية "مكانة المرأة ضمن العائلة تمثل العنصر الهام لتطور البنيات العائلية، فحضورها داخل المنزل أو خارجه يشترط السير نفسه للعائلة، فمكانة المرأة التي تمارس نشاطا في عالم الشغل تعطي صورة أخرى عن مسئوليتها العائلية خلافا لمكانة المرأة الماكثة بالبيت، والتي لا تتخطى مدخل البيت إلا لأسباب محددة و دقيقة" (بوتفنوشات، 1984، ص.118).

ويعتبر خروج المرأة الجزائرية للعمل المأجور ظاهرة اجتماعية مصاحبة للتغير الاجتماعي الذي عرفه هذا المجتمع في سيرورة التحرر السياسي والاقتصادي من أجل التطور الشامل، وقد اتخذت المرأة أمام هذه الضرورة سلوكا اجتماعيا يختلف عن السلوك الذي اكتسبته تقليديا في أدائها لدورها في الواجبات المنزلية ومساعدتها لزوجها في الإنتاج المعاشي، وهو يعتبر تغيرا في طبيعة عملها الذي يعكس بدوره تغيرا في السلوك والدور الاجتماعيين المنسوبين إليها وبالتالي ارتقائها إلى القطاعات التربوية والمهنية الحديثة. ولا يزال هذا الارتقاء مترددا في كثير من الحالات باعتبار أنه يبقى البيت المكان المفضل لها، إلا أنه بإمكانها أن تختار الاندماج في ميدان مهني وممارسة عمل مأجور، لأنها أرتقت على الأقل إلى مستوى من الكفاءة التي تساوي كفاءة الرجل من حيث التحكم في المحيط الخارجي للبيت الذي يعتبر المجال المخصص للرجل وحده، كما أصبحت المرأة تتجه مباشرة للعمل في القطاعات الاقتصادية التي كان يسيطر

عليها العنصر الذكري، فأخذ عملها يتطور بتطور المجتمع وفقا لتغير البناء الاجتماعي وبهذا تنوعت أعمالها وخاصة مع تزايد توسع قاعدة التعليم، وأصبحت المرأة تعمل في مجالات اجتماعية مختلفة.

وأصبح عمل المرأة المأجور في المجتمع وسيلة إحراز المرأة على حرية أكبر بجانب التعليم، إذ ساعدها بفرض نفسها من خلال توسيع أفاق حقل الممارسة الاجتماعية بإنشاء علاقات جديدة خارجية في إطار المجتمع الكبير، واختيارها لمهنة هو دليل على بروز شخصية جديدة، هذه الظروف المتغيرة جعلت منها كائن اجتماعي فعال منحها إحساس بقيمتها كفرد يعتمد عليه في تنمية الوطن، وتطليق الصورة التي ارتبطت بها باعتبارها منجبة ومربية فقط، كما يدفعها أيضا إلى الوعي بالمصاعب التي عليها أن تتخطاها، وهو يشكل تطورا سيكولوجيا الذي خص البنيات الذهنية العامة المرتبطة بالعائلة التقليدية داخل المجموعة المنزلية. فهذا الاندماج المتواصل في عالم الشغل جاء بالاتصال والحوار بين المجتمعين التقليدي والمجتمع الحديث، وشكل بداية جديدة للوعي الوطني ونهاية للفصل بين الجنسين وبين المجالين المرتبطين بهما(Bouatta, 2-3 et 4 Avril 1987, p p: 90-104) .

3-3- المرأة الجزائرية في الأسرة الحديثة:

تغيرت أبعاد وعوامل كسب المكانة الاجتماعية للمرأة من العامل القرابي العائلي إلى العامل التعليمي المهني، فلم تعد تستمد مكانتها ووجودها من مكانة أسرتها ولم تعد تخضع لسلطة أبيها وأمها، ومن ثم إلى سلطة زوجها وحماتها وأقارب زوجها، ولم يعد مركزها ثانويا أو انعزاليا كما كان عليه الحال في العائلة التقليدية، ولم تعد مكانتها موروثة وفق نظام العائلة والمجتمع التقليدي أو وفق قدرتها على الإنجاب، إنما مهاراتها وقدراتها الشخصية هي التي تحدد مكانتها ويزيد من رفع شأنها كامرأة في المجتمع الحضري، ومكنها اتساع مجال ودائرة اتصالها من تجاوز نطاق السلطة التقليدية التي حصرت مجال احتكاكها داخل المنزل وتخصصها في إتقان أعماله ومسؤولياته ولم تعد مرتبتها ثانوية بعد الزوج، فرغم مواصلتها في خدمته وطاعته إلا أنه ينظر إليها على أنها ذات حقوق وواجبات تقاسمه مهام أسرتهما وانشغالاتهما ودورها مكملا لدوره، ولم يعد الرجل يستطيع اتخاذ القرارات بمفرده أن تشاركه الرأي خاصة في القضايا التي تتعلق بمستقبل الأسرة (عوني القصير، وعبد المنعم صبيح، 1984، ص.454). ونشأ حوار أكثر تفتحا من الماضي بين الجنسين وضمن الأطر العديدة للمناسبات والفرص التي جمعت بينهما في المدرسة، في الشارع ومكان العمل "إذ أصبح الحاجز السميك بين الجنسين يصطبغ بنوع من الليونة وإن لم يتحطم كليا" (بوتفنوشات، 1984، ص.274).

كما استطاعت الزوجة الأم في ظل حياة الأسرة الحديثة من تعديل مكانتها وتغيير دورها من الوظيفة التقليدية إلى زوجة ذات أهمية وشأنا كبيرا في المنزل الأسري، بالإشراف على تنشئة أبنائها الفردية تنشئة اجتماعية تحيطهم من خلالها علما وتطبيعا بجميع القيم والسلوكات اللائقة التي تتماشى والحياة الحضرية، بعيدا عن التنشئة الجماعية التي كان يساهم فيها كل أعضاء العائلة التقليدية كلا حسب توجهاته وأوامره خاصة بعد الاستقلال عن المسكن العائلي، كما أن غياب الزوج في العمل سمح لها من تمديد سلطتها القائمة على التفاهم والحوار مع كل أبنائها الذكور والإناث دون أي استثناء، هذا الغياب للأب "يدعم سلطة المرأة في حقلين: الأول تربية الأطفال والثاني التسيير الفردي للميزانية الأسري (Wilber, 1971, p.165) . هذا ما جعل الزوجة تشعر أكثر بحريتها في تسيير شؤون بيتها لتظهر قدرتها

على حسن تدبيرها وصنع مصير أسرتها، فأصبحت ترفض أن تكون منقادة مثلما كانت تجبرها تقاليد العائلة وقيمها على الاستجابة فقط والرضوخ لسلطة من يفوقها مكانة ومركز.

وبقيت المرأة محتفظة بمجال عملها الداخلي للأسرة لأنها تجد من هذا الدور مكانة أكثر امتيازا عن باقي الأدوار والمكانات الأخرى بما يشمل عليه من أمن وحق الإعالة والاحترام كزوجة والطاعة كأم، كما أنها في ظل المسؤولية المنزلية أصبحت سلطتها أكثر وضوحا والتماسا لأنها تعكس مشاركتها الفعالة في نجاح تسيير أسرتها ومساعدة زوجها على تحمل بعض المهام التي كانت حكرا عليه في العائلة التقليدية.

وتزايدت المرأة مكانة واستقلالية أكثر من خلال مزاولتها للعمل أين تظهر كفاءتها الشخصية أكثر، إذ تبدي نجاحها وإمكانياتها على التوفيق في التنظيم بين عملها المنزلي وعملها خارج المنزل، خاصة أن الوقت الذي أصبحت تكرسه في أعمالها المنزلية هو أكثر ضيقا مقارنة عما كانت عليه من قبل، هذا إلى جانب ما أكده عملها خارج المنزل من درجة استقلالها الاقتصادي الذي أصبح بمثابة المجال الذي وجدت فيه المرأة فرصة أكبر للتعبير عن ذاتها والاحتفاظ بفرديتها، وأكثر مشاركة في المجالات المادية التي تخص أسرتها. كما تطلب أداء عملها خارج المنزل تطوير ثقافتها واتساع آفاقها ونظرتها للحياة لتصبح أكثر اهتماما بكل ما يحيطها من المسائل العامة، وأصبحت أكثر تنظيما لحياتها سواء من خلال تنظيم النسل أو الحفاظ على صحتها أو تأمين مستقبل أفضل لأسرتها وأبنائها بتوفير كل الرعاية والاهتمام لهم.

4- مكانة المرأة الجزائرية في إطار التشريعات القانونية

تحظى المرأة الجزائرية بالتشريعات القانونية التي زادت من تحسين مكانتها مع بقاء بعض القوانين مجرد حبر على ورق يجعلها بعيدة نوعا ما عن الآمال التي تطمح الوصول إليه، إذ نجدها تواجه العديد من المعوّقات التي تحول دون مشاركتها السياسية،كالحواجز الهيكليّة التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين عنصريّة لا تزال تحدّ من خيارات المرأة في الترشّح للمناصب، منها:

4-1- قانون الأسرة الجزائرية:

قام المشرع الجزائري باتخاذ مجموعة من الإجراءات ترمي إلى ضمان حماية حقوق وحريات الإنسان بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة،بإعادة النظر في مجموعة من القوانين، منها ما يتعلق بالخطبة والزواج وانحلال الرابطة الزوجية وتوابعها والنفقة والحضانة والكفالة والولاية وحماية مصالح القصر. أما في مجال الأحوال الشخصية فقد جاء الأمر رقم 05 -02 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-11 المؤرخ في 9 يونيو 1984، المتضمن قانون الأسرة في موعده ليجسد واحدا من الالتزامات الكبرى من أجل ترقية الخلية العائلية ووضعية المرأة على وجه الخصوص،من خلال تعزيز حقوقها في المساواة وفي المواطنة طبقا لما ينص عليه الدستور(استعادة التوازن في الحقوق والواجبات بين الزوجين، الاعتراف للمرأة بحق إبرام عقد زواجها، توحيد سن الزواج بالنسبة للرجل والمرأة وتحديده بسن التاسعة عشر) (قانون الأسرة ، 1999، ص ص: 6-7).

4-2- قانون الأسرة وأركان عقد الزواج:

يشترط أن يتم عقد الزواج وفقا للمادة 9 المادة من القانون برضا الزوجين، بولي الزوجة وشاهدين والصداق، أما المادة 11 يشترط أن يتولى زواج المرأة وليها(الأب) أو أحد أقاربها الأولين، والقاضي ولي من لا ولي له. في حين نجد أن

المادية 12 تقر بأنه لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من الزواج إذا رغبت فيه وإذا وقع المنع فللقاضي أن يأذن به مع مراعاة أحكام المادة 9 من هذا القانون، غير أنه يمكن للأب أن يمنع بنته البكر من الزواج إذا كان في المنع مصلحة البنت وتنص المادية 13 بعدم جواز للولي أبا كان أو غيره أن يجبر من في ولايته على الزواج بدون موافقتها(قانون الأسرة ، 1999، ص.6).

4-3- قانون الأسرة وتعدد الزوجات:

تشير المادة 8 من هذا القانون "يسمح بالزواج بأكثر من زوجة واحدة في حدود الشريعة"، وحسب نفس المادة يتم ذلك وفق استطاعة الزوج، أي إذا كان متمكنا ماديا. وبالرغم النقاش الحاد الذي دار حول هذه المادة فإنه مازال معمول بها في المجتمع الجزائري تماشيا مع تعاليم الدين" (ربيع، 30 ديسمبر 2009).

4-4- قانون الأسرة ونصيب المرأة من الميراث:

هو مستمد من الشريعة الإسلامية وهذا ما جاء في المادة 144 "الزوج يستحق النصف من تركة زوجته بشرط عدم وجود الفرع الوارث لها"، أما إذا كان هناك الفرع الوارث لها المادة 145 "فإنه يرثها بالربع"،كما ترث الزوجة أو الزوجات بشرط عدم وجود الفرع الوارث للزوج.

ومن أجل إقامة توازن بين تحسين مكانة المرأة والاتجاهات الاجتماعية الموجودة في قانون الأحوال الشخصية، فكان تعديل قانون الأسرة لسنة 1984 في 14 مارس 2005 مع الإبقاء على فرض ولي أمر على المرأة، الأمر الذي أدانته جمعيات الدفاع عن حقوق المرأة لعدم استجابة التعديل لمطالبها بإلغاء تعدد الزوجات ومنح المرأة حق التطليق.

ثم كانت التعديلات بالمصادقة على قانون الأسرة الجديد اثر الجدل والمتعلق بمسألة تعدد الزوجات والولي لدى الزواج والطلاق وسكن الحاضنة بعد الطلاق، وما مدى المطابقة للنصوص الشرعية والاجتهاد الفقهي الإسلامي أو للتشريعات الدولية والتوصيات العالمية، فكان تثبيت شرط الولي في عقود الزواج. ويعطي قانون الأسرة الجديد الزوجة المطلقة الحاضنة حق المسكن، كما يعزز حقها في طلب التطليق لحمايتها من تعسف الزوج، مع وضع شرط أمام تعدد الزوجات يخص موافقة الزوجة الأولى.

4-5- قانون الجنسية الجزائرية:

المعدل بالأمر رقم 01-05 المعدل والمتمم للأمر رقم 70-86 المؤرخ في 15 ديسمبر 1970 لتكرس المساواة بين الأب والأم في حالة اكتساب الجنسية وذلك طبقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية المتعلقة بحماية حقوق الطفل، وكذا تلك المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، هذا إضافة إلى منح امتياز الحصول على الجنسية عن طريق الزواج مع جزائري أو جزائرية وقد تم إقرار هذه المساواة بموجب المادة 6.

4-6- قانون تنظيم السجون وإعادة 2008:

جاء لتجريم التصرفات المرتبطة بالاتجار بالنساء والفتيات والإدماج الاجتماعي للمحبوسات، ويتضمن عدة أحكام تأخذ بعين الاعتبار وضعية المرأة المحكوم عليها نهائيا بتخصيص مراكز لاستقبال النساء المحبوسات وتحسين ظروف إيوائهم وتوفير الخدمات الصحية والزيارة بدون فاصل للمرأة الحامل، وتأجيل تنفيذ العقوبة بأربعة وعشرين شهرا للمحبوسة التي أنجبت مولودا حيا.

4-7- إعداد إستراتيجية وطنية لمحاربة العنف ضد النساء 2006:

تتمثل الغاية الأساسية في المساهمة في التنمية البشرية المستدامة وترقية حقوق الإنسان والمساواة والإنصاف بين المواطنات والمواطنين، بإلغاء كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء عبر دورة الحياة.

4-8- تشريعات وقوانين العمل:

إن تشريع العمل مطابق للنصوص والتشريعات الدولية التي تنسب في هذا المجال وتأكده المادة 31 التي تستهدف ضمان المساواة بين كل المواطنين والموطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان، وتحول دون المشاركة الفعلية للجميع في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (رسالة الأسرة، العدد 1، مارس 2004، ص.8).

ويؤكد القانون 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 المعدل والمتمم التعلق بعلاقات العمل المساواة بين الجنسين في مجالات التشغيل محترما بذلك الأحكام الدستورية والمعايير الدولية، خاصة الحقوق الأساسية مثل ممارسة الحق في التفاوض الجماعي والضمان الاجتماعي وفي التقاعد والصحة والتأمين وطلب العمل... إلخ، كما يحرص هذا القانون ضمان الحق في شغل المناصب على أساس المؤهلات والاستحقاق دون تمييز.

وينص القانون الجزائري أيضا على تمتّع المرأة بحقوق نوعية خاصة بشروط العمل العامة وبالوقاية من الأخطار المهنية، ويمنع قيام النساء بالأعمال الخطيرة والمضرّة بالصحة أو المؤذية، وأي حصر للحقوق أو المزايا اعتمادا على الجنس. وهذا ما نص عليه قانون العمل الجزائري في المادة 16 على أنه (لا يجوز استخدام النساء بأعمال خطرة أو عديمة النظافة أو مضرة بصحتهن) ومنع عمل المرأة أيام الرّاحة الشرعية، ومنع إيقاف علاقة العمل في المرحلة التي تسبق الولادة أو تأتي بعدها ومنع الفصل النهائي في المرحلة التي تسبق الولادة أو تأتي بعدها، واستفادة المرأة من ساعات الإرضاع ومن أجرها الكامل خلال عطلة الأمومة، ومنع العمل الليلي والاستفادة من حالات الاستيداع وفق ما تقتضيه العديد من الحالات، إلى جانب وجوب تساوي أجور ومرتبات الرجال والنساء بالنسبة لمستويات الكفاءة والأداء المتساوية.

5- المرأة الجزائرية والتنمية الاجتماعية:

قطعت المرأة الجزائرية أشواطا طويلة كي تفرض وجودها في مختلف المجالات وتمكنت من اكتساب مكانة محترمة على جميع الأصعدة الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، فاستحقت الترقية لتكون شريكة في التنمية الاجتماعية خاصة بعد المراحل الانتقالية والتغيرات التي مست المجتمع الجزائري باعتماد سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبني الحكومة لمقاربة النوع الاجتماعي سنة 2007، إلا أنه لا تزال المرأة العاملة تعاني بعض أشكال التهميش والإقصاء وحتى العنف، فالتمييز القائم في الترقية إلى مناصب القرار الأكبر دليل على ذلك، فرغم توفر الإطارات النسوية الجزائرية ذات الشهادات والكفاءات العالية إلا أنها تواجه تعطيلا لتسلقها للمناصب العالية والسامية وهذا بسبب ذهنية تقليدية ورفض الرجل فتح المجال أمامها نظرا لسيطرته شبه الكاملة على المناصب السامية برغم ما يبينه من مظاهر التفتح (بوطمين، رقم 2، 2001، ص.69)، والتطور المحرز في مجال تقدم المرأة تترجمه العديد من المكتسبات الإيجابية في مجالات اجتماعية مختلفة منها:

5-1- في مجال الأسرة:

من الانجازات التي أضافت من رفع مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية تدعيم الدولة لآليات المؤسسية من خلال إنشاء المجلس الوطني للأسرة والمرأة تحت وصاية الوزيرة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة سنة 2007.

5-2- في مجال الصحة:

كان لعملية التكفل بصحة الأم دورا هاما في العملية الإنجابية وفي دور الأمومة والمتابعة الصحية لمرحلة ما قبل الولادة، خاصة بعد ما عرفت سنة 2000 بداية تطبيق برنامج خاص" بالولادة بدون خطر"على المستوى الوطني. فعملت الدولة الجزائرية بازدياد عدد المراكز الصحية للتكفل بالمرأة الحامل سواء خلال الحمل أو الولادة وضمان صحتها هي وأطفالها، وتطبيق البرنامج الوطني المتعلق بتنظيم طب فترة ما قبل الولادة وما بعدها وطب المواليد حديثي الولادة سنة 2006، لتقليص نسبة وفيات الأمهات والمواليد بداية بنسبة 05% لتصل سنة 2008 إلى 30% وهذا على مدار ثلاث سنوات أي من 2006 إلى 2009 المؤرخ في 10 نوفمبر 2005 (www.ministere.famille.gov. 27/02/2017).

كما حدث تغير في معدلات خصوبة المرأة بالانخفاض التدريجي حيث قدر في سنة 1970 بـ7 أطفال لكل امرأة لينخفض في سنة 1985 إلى6 أطفال لكل امرأة ثم 2.4 طفل لكل امرأة مع بداية هذه الألفية، ليتجاوز3.03 طفل في سنة 2014، ومن المتوقع أن يتراجع معدل الخصوبة في الجزائر خلال الفترة 2014-2050 حسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة إلى 1.85 طفل لكل امرأة (مكتب العمل الدولي، التقرير الرابع، دورة 2013-2014، ص ص: 2-3)، وهذا ما يشير إليه معدل انتشار استخدام منع الحمل إذ وصلت النسبة من النساء في الشريحة العمرية 15-49 سنة 1987 إلى 35.80%، ليصل سنة 2013 إلى 57.10% (مكتب العمل الدولي، التقرير 4، دورة 2013-2014).

5-3- في مجال التعليم:

ينص دستور الدولة الجزائرية على ضمان حق التعليم للجميع، باعتماد إلزاميته ومجانيته في كل مراحله وتم وفقا لذلك الإشارة الواضحة إلى المساواة بين الجنسين. وقد شهد المجتمع الجزائري زيادة في معدلات التحاق الفتاة بالتعليم الثانوي والعالي وتم ربط تسهيل ولوج الفتاة إلى التعليم باستثمارات مهمة في إطار سياسة ضمان التعليم المجاني والإلزامي للجميع أي زيادة عدد المرافق وصولا إلى أكثر المناطق النائية من البلاد، وإنشاء المدارس الداخلية التي سمحت للفتيات بمواصلة دراساتهن، إقامة النقل المدرسي وتوفير المساعدات المختلفة للأسر الفقيرة كما هو الشأن بالنسبة للتعليم العالي.

كما اعتمدت الجزائر على الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتي تعطي حيزا هاما للبرامج الموجهة للنساء مابين 15 و 49 سنة من العمر خاصة في المناطق الريفية، وتهدف إلى تقليص الأمية إلى 50 % في حدود 2012 والقضاء عليها تماما في آفاق 2015.

5-4- في مجال العمل:

هناك تأكيد على المساواة امرأة - رجل في أحكام التشغيل أو حق المرأة في إبرام العقد أو تولي الوظائف العامة ووظائف الإدارة العليا في الدولة والتعيين في الجهات والهيئات القضائية، أو حتى ضرورة دعم عمل المرأة والتوفيق بين مسؤولياتها خارج البيت وداخله. ولا يتم التوظيف والترقية والارتقاء وتقلد الوظائف العامة إلا على أساس الكفاءات

والخبرة وتكافؤ الفرص في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات والمساواة في الأجور لكل عمل متساو مضمونة ويتمتع كل الموظفين دون تمييز بحقهم في الإجازات الأسبوعية أو السنوية أو الخاصة مرض،حج مرافقة الزوج،العدة...الخ). كما تتمتع الأم العاملة بحقوق اجتماعية ومهنية مثل الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في التقاعد، إلى جانب تمتع الأم العاملة بالرعاية الطبية إثر حملها وبإجازة أمومة قبل الولادة وبعدها مدفوعة الأجر وبفترة رضاعة بعد هذه الإجازة. وهذه الحقوق الاجتماعية – المهنية المنصوص عليها متفاوتة بين القطاعات-القطاع العام والقطاع الخاص (تقرير تنمية المرأة العربية، 2015).

وكان للنمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث أثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل، فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال أكثر من نصف الإناث العاملات لديهن مستوى التعليم الثانوي وأكثر بينما لا تتجاوز هذه النسبة الربع لدى الذكور مع ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية، مثل التعليم والتربية والصحة والقضاء. كما لوحظ تطور كبير في ازدياد عدد النساء العاملات وهذا ما أثبتته إحصائيات 2005 حيث "بلغت النسبة أزيد من 18% منهم 97% يعملن بالوظيف العمومي"، وتحصي أزيد من 2 مليون امرأة عاملة، بحيث تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة، إذ أنه خلال الفترة الممتدة بين 1962 و2015 تضاعف عدد النساء العاملات 20 مرة من 90500 إلى 2.275 مليون (www.ministere.famille.gov. 27/02/2017).

وقد لقي اقتحام المرأة الجزائرية للمجال الاقتصادي دعم الدولة خاصة مع إنشاء مراصد لعمالة الإناث سنة 2006 فجعلها تقتحم مجال المقاولتية والقيام بخطوات عملاقة لفائدة الاقتصاد الوطني،وهذا ما دفع المرأة بأن تنخرط بكل سهولة في عملية التنمية لتصبح قوة اقتصادية ولديها كفاءات مبهرة في مختلف المجالات، رغم وجود بعض الضغوطات التي لا بد من تجاوزها عن طريق التوعية والمرافقة، إلى جانب إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدعم وتشغل الشباب، وفي هذا السياق نجد نسب حيازة المرأة على مشاريع في مختلف صيغ الدعم الحكومي، حيث بلغت نسبة القوى العاملة إناث من إجمالي القوى العاملة سنة 1990 نسبة 12.94% لترتفع سنة 2017 إلى 18.2%8 (مكتب العمل الدولي، التقرير 4، دورة 2013-2014)، وفي خضمّ برامج مشاريع التنمية المتلاحقة سمحت بإنجاز مهام ذات أولوية قصوى استفادت منها المرأة بشكل مباشر ومحسوس في مجالات التربية والصحة والحماية الاجتماعية.كما حققت الجزائر إنجازات محسوسة في مجال دمج المرأة في العمل الإعلامي وتطوير صورتها الإعلامية، إلى جانب برنامج التجديد الريفي (2007-2013) الهادف إلى المساهمة في القضاء على التهميش وتحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة، لاسيما عن طريق دعم المشاريع الجوارية لسكان المناطق الريفية.

وتظهر النتائج المسجلة سنة 2014 أيضا أن الأجراء يمثلون ما يعادل سبعة مشتغلين من ضمن عشر (69,8%) وترتفع هذه النسبة لدى الإناث لتمس ثمان مشتغلات من ضمن عشرة 78.8% ، ونلاحظ تباينا معتبرا حسب الجنس، حيث تتميز اليد العاملة النسوية بتمركز أكبر في القطاع العام وصل إلى 64,1% من إجمالي اليد العاملة النسوية (النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة، سبتمبر 2015).

5-5- في مجال السياسة:

توصلت المرأة الجزائرية من تولي أرقي المناصب التي تمنع من تقلدها نساء في دول كثيرة مثل القضاء، بالإضافة إلى الحصانة القانونية التي تتمتع بها، وأيضا نسبة التمثيل البرلماني التي تعتبر كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول أخرى. وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تثبت دورها السياسي منذ الاستقلال وكانت الدساتير الجزائرية وقوانينها أهم سند لها التي تدعو إلى تحقيق مبدأ المساواة في جميع البرامج والسياسات المنتهجة في الدولة حيث" ترأست امرأة بلديتين، كما أنها شاركت في الانتخابات الرئاسية ومارست حقها في الانتخاب... وأدلت بصوتها، "والنتائج الانتخابية الرئاسية المسجلة في أفريل 2004 تثبت ذلك حيث مثلت المرأة نسبة 46.49% من الهيئة الانتخابية و50.68% منهن شاركن في الانتخابات ورئيسة حزب العمال ترشحت للانتخابات الرئاسية 2004 وتحصلت على أكثر من مليون صوت" ,Gadant) .N°=15, Avril, 1981, p.57)

كما قدر عدد النساء في البرلمان سنة 2009 بـ 35 عضوا، وتم العمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (المادة 31 مكرر)، وقد تم تشكيل لجنة وطنية تتولى اقتراح مشروع قانون عضوي لإعمال لهذه المادة.

أما على مستوى مناصب اتخاذ القرار فقد تقلدت المرأة عدة مسؤوليات كوزيرة وسفيرة ومحافظة ورئيسة دائرة ورئيسة مجلس الدولة ورئيسة ديوان، كما مثلت المرأة نسبة 46.49%من الهيئة الانتخابية و 50.68% منهن شاركن في الانتخاب سنة 2004، وتقدر نسبة النساء في المصالح الدبلوماسية سواء بالإدارة المركزية بوزارة الخارجية أو في المصالح المعتمدة بالخارج بدء من منصب سفيرة بـ 25.63% من مجموع العاملين (فبراير 2009) وتعين نساء بصفة منتظمة للاشتراك في وفود جزائرية في مختلف المفاوضات واللقاءات الدولية، كما يرشحن أنفسهن للمناصب الانتخابية في منظومة الأمم المتحدة ووصلت نسبة النساء القاضيات أكثر من 36.82%، وفي قطاع العدالة (54.82) %سنة 2008، في مجال الأمن الوطني(50%) من عناصر الشرطة القضائية (التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجين +15، إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة، ص ص. 1-30).

إلى جانب هذا تم إنشاء القانون العضوي رقم 03-12 بتاريخ 12 جانفي 2012 المحاصصة الإلزامية للتمثيل من النساء في انتخابات المجلس الشعبي الوطني والمجالس الولائية والمجالس البلدية، وهذا ما تؤكده نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية بحيث وصلت سنة 1990 إلى 02.4%، لترتفع سنة 2017 إلى 25.80 % (آيت زاي، وآخرون، التقرير الوطني، الجزائر، ص.8، 2014).

6- خاتمة

استطاعت المرأة الجزائرية أن تندمج مع المجتمع ككل اندماج إيجابي بما أسهمت به المؤثرات الحضرية العديدة في تبوء هذه المكانة، منها التعليم وما ارتبط بظاهرة إقبال المرأة على العمل خارج محيط الأسرة وتدعيم الاتجاه نحو تنظيم النسل وتغيير نمط العلاقات الأسرية، وظهور التكاملية المبنية على أساس ظاهرة الاختلاط في كل ميادين الحياة الحضرية الجديدة، والانشقاق الذي حدث في البنيات التقليدية بالانتقال من العائلة الأبوية إلى الأسرة الزواجية ومن ثم إلى الأسرة الأجيرة عمل على تحديد ترقية المرأة. في ظل هذه السيرورة أنتجت صورة جديدة للمرأة الجزائرية، كما

أن مشاركتها التنموية تظهر على خريطة العمل التنموي بصورة جديدة وبمعدلات إنتاج مختلفة، تترجمه العديد من المؤشرات الايجابية.

رغم ذلك فإن النسق الاجتماعي والأسري على وجه الخصوص لا يزال يخلق وراءه العديد من الظواهر والمشكلات، فالمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة لا تؤدي بالضرورة إلى مساواة فعلية في الواقع الاجتماعي، إذ لا يقتصر الإدماج على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل فقط،وإنما يتطلب إتاحة فرص متكافئة لها للمشاركة بفعالية في صياغة القرارات ورسم السياسات. ومن جانب آخر تمكنت المرأة الجزائرية من إثبات جدارتها بنجاحها المهني في مختلف الأعمال التي شغلتها، لكنها من جهة أخرى نجدها قد ضحت أحيانا ببيتها وأطفالها وزوجها وحتى بأنوثتها في سبيل تحقيق مستوى عملي يجعلها تفرض نفسها، وتؤكد من خلاله قدرتها على نجاحها في العمل وتحقيق الذات والارتقاء الاجتماعي. إن المرأة الجزائرية لم تصل بعد إلى تحديد هويتها ودورها في الأسرة والمجتمع، بتضاعف القيود المهنية والإجتماعية التي تؤثر على كاهل المرأة، وثقل العوائق لتعدد أدوارها.

- قائمة المراجع:

1. آيت زاي نادية وآخرون. (2014). تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع(ذكر- أنثى) في العلم. مركز المعلومات والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة. التقرير الوطني. الجزائر. (21/09/2018). مأخوذ من: http://shemera.eu/sites/shemera/files/NR%20Algeria%20Ar.pdf.
2. بركات حليم،. (1986). المجتمع العربي المعاصر بحث استطلاعي اجتماعي. ط3. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
3. بوتفنوشات مصطفى. (1984). العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة. (ترجمة دمري أحمد). الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
4. بوطمين ليلى. (2001). الإطارات النسوية. دفاتر المركز رقم2، مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية منشورات CRASC وهران.
5. التركي ثريا رزيق هدى. (1985). تغير القيم في العائلة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 200.
6. التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. بيجين +15. إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة. (2010/07/16). مأخوذ من: http://css.escwa.org.lb/ecsw/1065/Algeria_formatted.doc.
7. ربيع فاطمة. المرأة الجزائرية حققت مكاسب في 30 ديسمبر 2009. (05/03/2017). مأخوذ من: http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?nme=News&file=article&sid=14042
8. زايد مصطفى. (بدون سنة). التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر(1962-1980). الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.
9. شرابي هشام. (1992). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
10. الضبع عبد الرؤف. (2002). الاجتماع العائلي. الإسكندرية. دار الوفاء.
11. عوفي مصطفى. (2003). خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري. مجلة العلوم الإنسانية. جامعة قسنطينة. دار الهدى. العدد 19. جوان.
12. عوني القصير مليحة و أحمد صبيح عبد المنعم (1984). علم اجتماع العائلة. بغداد. مطبعة جامعة بغداد.
13. قانون الأسرة، 1999.
14. مكانة المرأة الحقوقية في النظام القضائي الجزائري. (2004). رسالة الأسرة. مجلة تصدر عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة. الجزائر. العدد 1. مارس.

15. مكتب العمل الدولي. (2013-2014) العمالة والحماية الاجتماعية في السياق الديموغرافي الجديد. تقرير الأمم المتحدة حول رصد السكان في العالم. نيويورك. التقرير الرابع. (11/06/2017). مأخوذ من: http://data. Worldbank.org/indicator.

16. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال سبتمبر 2015. (07/04/2018). مأخوذ من: http://www.ons.dz/IMG/pdf/emplar0915.pdf.

17. Bouatta Cherifa. (1987). Attitudes et représentations sociales des femmes envers leurs statuts et rôles. in Femmes. familles et sociétés en Algérie. Journées d'étude 2-3 et 4 Avril. Université d'Oran : Unité de recherche en anthropologie sociale et culturelle (U.R.A.S). Laboratoire sur la pratique Algérienne du droit. 1ere édition. 1988.

18. Boucebci. M. (1987). Société et Développement. Psychiatrie en Algérie. Alger.

19. Bourdieu Pierre. (1987). Sociologie de l'Algérie. Paris. PUF.

20. Cuisinier Jean. (1975). Economie et parenté. Paris. La Haye. Mouton.

21. Déscloitres Robert, Debzi Laid. (1965). Système de parente et structures familiales en Algérie. Aix-en-Provence. Centre Africain des sciences humaines appliquées.

22. Fanon Franz. (1968). Sociologie de l'Algérie. Paris. Maspero.

23. Gadant Monique. (1981). Les femmes, la famille et la nationalité Algérienne. Revue peuples méditerranéens. N°=15. Avril.

24. Gordon David. (1968). Women of Algeria: An essay on change. Cambridge Harvard University Press.

25. Lacoste Dujardin Camille. (1970). Le contre kabyle. Parie. Librairie François Maspero.

26. Lacoste Dujardin Camille. (1990). Les mères contre les femmes, (maternité et patriarcat au Maghreb). Alger. Edition Bouchéne.

27. Mrabet Fadila. (1983). La femme algérienne. Paris. François Maspero.

28. Ramzi-Abadir Sonia. (1986). La femme arabe au Machrek et au Maghreb : Fiction et réalité. Alger. Entreprise nationale du livre.

29. Wernicke Robert. (1976). la cellule familiale. Nederland B.V. Edition time life.

30. Wilber Moore. (1971). Les changements sociaux. Belgique. Edition J. Duculot Gembloux.

31. www.ministere.famille.gov. (27/02/2017).